



مرصد

الحقوق و الحريات بتونس
Observatoire des Droits et Libertés De Tunisie
Observatory of Rights and Freedoms of Tunisia



تقرير حول:

الهجمة على الحقوقيين ومنظومة العدالة بعد كل عملية إرهابية

“ عملية محمد الخامس نموذجا ”

ديسمبر 2015

تقديم

رغم تنصيب فصول الباب الخامس من الدستور التونسي على وجوب حماية جناحي العدالة القضاء والمحاماة, إلا أن الهجمات عليهما لم تنقطع و لم تهدأ بل إنها تزداد بشاعة وفضاعة خاصة بعد كل عملية إرهابية، و هو ما أشارت إليه المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاء والمحاماة "غابرييلا كنول" بعد زيارتها إلى تونس في الفترة ما بين 27 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2014 .

و تعود أسباب هذه الهجمة إمّا:

- لتصفية حسابات سياسية وشخصية.

- لمحاولة بعض الجهلة بالقانون ركوب الموجة من أجل الظهور والبروز والتموقع.

- لتغطية البعض على عجزهم وفشلهم في إيجاد حلول نافعة وناجعة للقضاء على الإرهاب بتحميل المسؤولية لغيرهم .

- لمحاولة بعض وجوه الفساد والاستبداد إعادة دولة اللاقانون بالسيطرة على منظومة العدالة بتبرير ضرورة خرق القوانين وتجاوز المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي طالما برروا معاداتها.

التقرير

قد تابع مرصد الحقوق والحريات بتونس جزءا من هذه الهجمة التي شنت على عدد من المنابر الإعلامية غاب عنها الحياد والموضوعية و الرأي الآخر فتحولت إلى أشبه بجلسات محاكمة لفتت فيها الأدلة وغيب فيها حق الدفاع.

ومن أبرز التهم والتجاوزات والأكاذيب التي تم ترويجها بعد عملية محمد الخامس الإرهابية التي جرت يوم 24 نوفمبر 2015:

- مغالطة الرأي العام بالترويج أن القضاء قد أفرج في خلال شهر أوت الفارط على منفذ العملية رغم حيازته كتباً تكفيرية .
- تجديد وصف القضاة بـ " الدواعش " أو بالتواطؤ مع الإرهاب .
- تحريض على القتل ودعوات للعنف والكرهية والانتقام .
- المطالبة بمحاكمة عسكرية لبعض المحامين ووصفهم " بالإرهابيين " أو "المبيضين للإرهاب "
- دعوات لانتهاك حقوق الإنسان وتبرير لكل الخروقات والتجاوزات في إطار مكافحة الإرهاب .
- طرح معادلة مغلوطة تخير المواطن بين الأمن والحرية والحال أنه من حقه الاثنين معا.

شمل التقرير الذي أعده المرصد جزءا من البرامج الأكثر مشاهدة التي غطت العملية الإرهابية بين 24 و 27 نوفمبر 2015:

- برنامج ناس نسمة على قناة نسمة الفضائية
- تغطية خاصة - يحدث في تونس على قناة حنبعل
- كلام الناس - 7/24 - اليوم الثامن على قناة الحوار التونسي
- تغطية خاصة - قضايا دولية - شكرا على الحضور على القناة الوطنية 1

(إحصائيات عن البرامج عدد الضيوف – عدد الساعات - مداخلات الحقوقيين والقانونيين)

ملاحظة: المقصود بالحقوقيين والقانونيين إما القضاة أو المحامين أو الناشطين صلب جمعيات حقوقية و هذا لا يعني أن بقية الضيوف معادون لحقوق الإنسان ولكن بما أن الهجمة سلطت بشكل موجه نحو المحامين والقضاة والجمعيات الحقوقية فقد توجب حضورهم بصفاتهم .

مرصد الحقوق و الحريات بتونس

القناة الوطنية 1

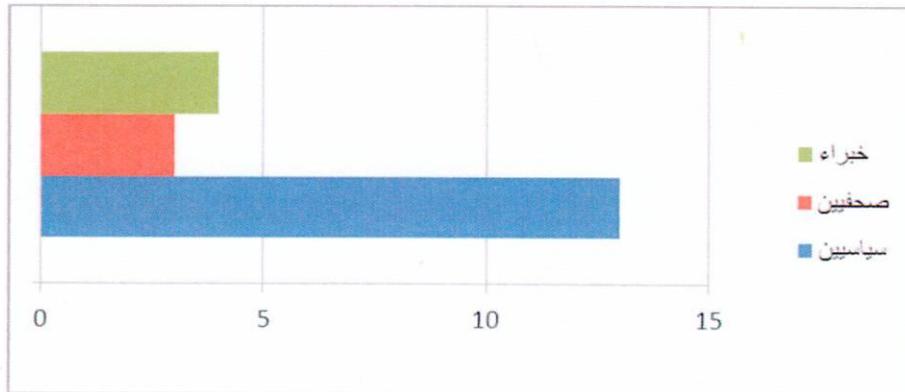
البرامج: النشرة الرئيسية للأبناء - تغطية خاصة - شكرا على الحضور - قضايا دولية

| التوقيت الجملي للبرامج | توقيت المداخلات الحقيقية | توقيت بقية المداخلات |
|------------------------|--------------------------|---------------------------|
| 8 ساعات و 6 دقائق | 0 دقيقة : (0%) | 8 ساعات و 6 دقائق: (100%) |



المداخلات الحقيقية
%.00,00
بقية المداخلات
%.100,00

المشاركون: 13 سياسي - 4 خبراء - 2 صحفيين



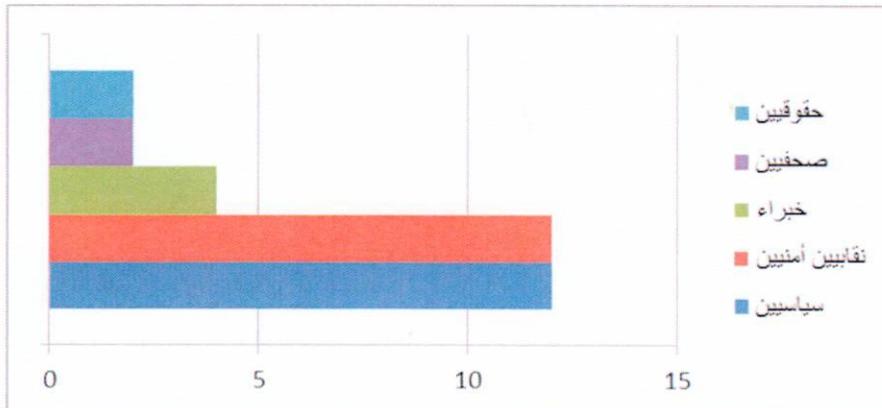
البرامج: ناس نسمة - تغطية خاصة

| توقيت بقية المداخلات | توقيت المداخلات الحقوقية | التوقيت الجملي للبرامج |
|-----------------------------|--------------------------|------------------------|
| 13 ساعة و 1 دقائق: (97.27%) | 22 دقيقة : (2.73%) | 13 ساعة و 23 دقيقة |



المداخلات الحقوقية
:2,73
بقية المداخلات
:97,27

المشاركون: 12 سياسي - 12 نقابي أمني - 4 خبراء - 2 صحفيين - 2 حقوقيين

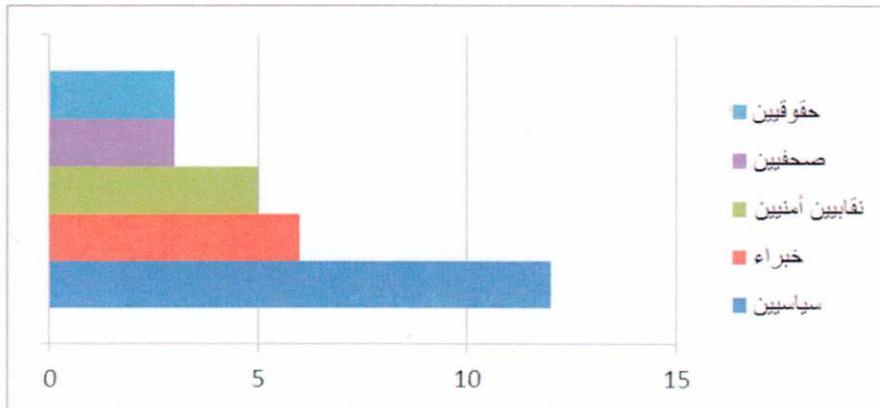


| توقيت بقية المداخلات | توقيت المداخلات الحقوقية | التوقيت الجملي للبرامج |
|------------------------------|--------------------------|------------------------|
| 13 ساعة و 44 دقيقة: (95.05%) | 43 دقيقة : (4.95%) | 14 ساعة و 27 دقيقة |



المداخلات الحقوقية
4,95%
بقية المداخلات
95,05%

المشاركون: 12 سياسي - 5 نقابيين أمنيين - 6 خبراء - 3 صحفيين - 3 حقوقيين

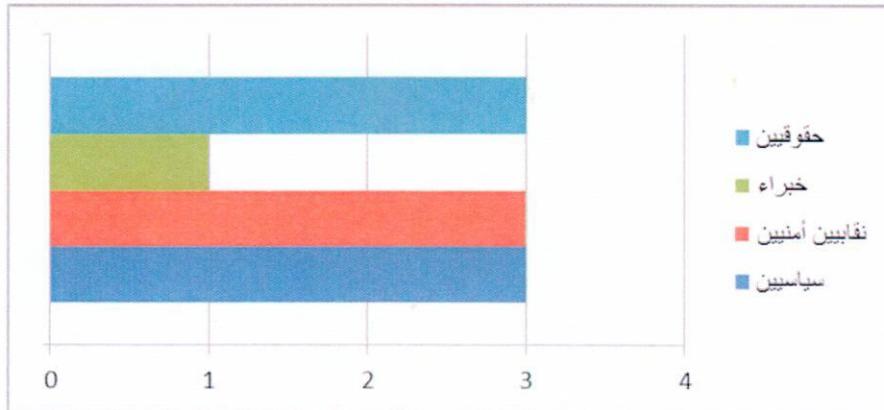


| التوقيت الجملي للبرامج | توقيت المداخلات الحقيقية | توقيت بقية المداخلات |
|------------------------|--------------------------|------------------------------|
| 3 ساعات و 21 دقيقة | 33 دقيقة : (16.41%) | 12 ساعة و 48 دقيقة: (83.59%) |



المداخلات الحقيقية
%16,41
بقية المداخلات
%83,59

المشاركون: 3سياسيين – 3 نقابيين أمنيين – 1 خبير – 3 حقوقيين



مرصد الحقوق و الحريات بتونس

النتائج الجمالية

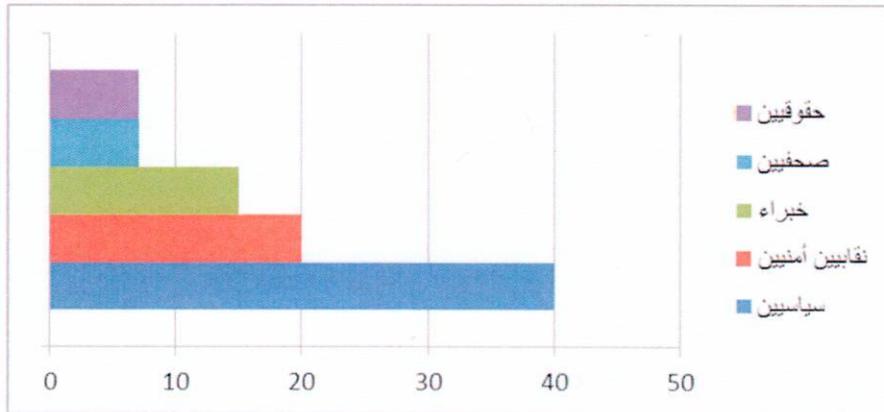
8

| التوقيت الجملي للبرامج | توقيت المداخلات الحقوقية | توقيت بقية المداخلات |
|------------------------|-----------------------------|------------------------------|
| 39 ساعة و 17 دقيقة | 1 ساعة و 38 دقيقة : (4.15%) | 37 ساعة و 39 دقيقة: (95.85%) |



المداخلات الحقوقية
%04,15
بقية المداخلات
%95,85

المشاركون: 40 سياسي - 20 نقابي أممي - 15 خبير - 7 صحفيين - 8 حقوقيين



وبناءً على ما تقدم فإن مرصد الحقوق والحريات بتونس:

- يجدد استنكاره لهذه الهجمة الشرسة الملتحفة برداء الوطنية ومكافحة الإرهاب.
- يندد بصمت مؤسسات الدولة إزاء تصاعد وتيرة الدعوات الصارخة لخرق الدستور والقانون والمعاهدات الدولية .
- يطالب وزارة الداخلية بالإيفاء بما وعدت به في فيفري 2015 من أنها "ستتخذ الإجراءات القانونية والتأديبية اللازمة والنافذة حسب أحكام القانون إزاء كل نقابي أممي يصرّح في وسائل الإعلام في غير مجال النهوض بالمستوى الاجتماعي لأعوان قوات الأمن الداخلي وتحسين ظروفهم المهنية".
- يدعو ناشطي حقوق الإنسان إلى التضامن والتعاون للتصدي إلى هذه الهجمة التي تتخذ من مكافحة الإرهاب مطية تعيد بها دولة البوليس .
- يؤكد أن التجارب أثبتت أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب إلا في إطار القانون وباحترام الحقوق والحريات.

ختاماً

يتمنى المرصد على أصحاب هذه الإدعاءات الباطلة عوض استعراض بطولاتهم الوهمية في المنابر الإعلامية أن يمتلكوا شجاعة تقديمها إمّا للقضاء – إن كانوا يثقون به - أو لأجهزة الدولة، و لكن نظراً ليقينه بعجزهم فإنه يدعو الحكومة التنسيق مع مجلس نواب الشعب والهيكل المهنية المعنية للتحقيق في كل هذه الإدعاءات وإظهار الحقيقة الكاملة ومعاقبة كل من ثبت تورطه بالتبويض أو التحريض أو تسريب المحاضر، أو التشويه والإفتراء ونشر أخبار زائفة من شأنها تكبير صفو الأمن العام.

ملحق : مقتطفات من تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين بشأن بعثتها إلى تونس في الفترة ما بين 27 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2014.

التحديات والاعتداءات وانعدام الحماية:

بلغ المقررة الخاصة أن المحامين الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان يُستهدفون ويُهددون، لا سيما من يدافع عنهم عن الأشخاص الذين يُشتبه في ضلوعهم في أعمال إرهابية.

وعلاوة على ذلك، قيل إن وسائل الإعلام تأخذ المحامين الذين يدافعون عن هؤلاء المشتبه فيهم بجريرة موكلهم أو بقضايا هؤلاء الموكلين. وسمعت المقررة الخاصة أيضا معلومات من مصادر عديدة عن زيادة حيز تغطية المحاكمات في وسائل الإعلام، حيث يتولى الصحفيون التوصيف القانوني للجرائم المزعومة على شاشات التلفزيون وهو ما ينطوي على انتهاك لحق المشتبه فيهم في افتراض براءتهم حتى تثبت إدانتهم، ويهدد بذلك حقهم في الدفاع. وعلمت المقررة الخاصة أن وسائل الإعلام كثيرا ما تكون عدوانية في تتبعها لعمل القضاة، كما يحدث عندما يُقرر القاضي الإفراج عن المشتبه فيهم، فتمارس عليه ضغوطا لتبرير قراره.

توصيات المقررة الخاصة



-ينبغي إجراء تحقيق فوري و دقيق في أي مضايقة أو تهديد أو هجوم أو اعتداء جسدي يتعرض له القضاة أو المدعون العامون أو المحامون و معاقبة الجناة. و ينبغي، عند الاقتضاء، توفير تدابير الحماية المناسبة للقضاة و المدعين العامين و المحامين و لأفراد أسرهم.

-ينبغي للسلطات أن تتوقف فورا عن الربط بين المحامين و مصالح موكلهم، و أن تمتنع عن إطلاق تصريحات بهذا المعنى في المجال العام، بما في ذلك وسائل الإعلام.

يمكنكم الحصول على التقرير كاملا عبر موقعنا www.odl.tn